

Distr.: General
12 July 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨
٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
التقييم

تقييم خدمات التمويل المجمع المشترك بين الوكالات التي يقدمها برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧-٢٠١٠)

موجز تنفيذي

المحتويات

الصفحة

٢ السياق والخلفية	أولا -
٣ صناديق الأمم المتحدة المجمع المشتركة بين الوكالات ومكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء	ثانيا -
٤ الاتجاهات في التمويل المجمع المشترك بين الوكالات	ثالثا -
٦ نتائج التقييم	رابعا -
٦ حافظة التمويل المشترك	ألف -
٩ فعالية وكفاءة آلية التمويل المجمع المشترك بين الوكالات	باء -
١٣ دور الصناديق المشتركة في دعم أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري	جيم -
١٤ الاستنتاجات	خامسا -
١٧ التوصيات	سادسا -



أولا - السياق والخلفية

١ - أجرى مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما لخدمات التمويل المجمع المشترك بين الوكالات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠-٢٠١٧). ويشكل هذا التقييم جزءا من خطة التقييم المتعددة السنوات، ٢٠١٨-٢٠٢١، التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره ٢٠١٨/١. وشمل الفترة ٢٠١٧-٢٠١٠ واقتصر على الخدمات المشتركة بين الوكالات التي يقدمها البرنامج الإنمائي من خلال مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء.

٢ - ووضعت تصور لهذا التقييم ضمن أحكام سياسة البرنامج المتعلقة بالتقييم لغرض تعزيز مساءلة البرنامج الإنمائي إزاء الشركاء في التنمية على المستويين العالمي والوطني، بمن فيهم المجلس التنفيذي؛ ودعم تحسين الرقابة والحوكمة والممارسات في مجال إدارة المخاطر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتعزيز التعلم في إطار المؤسسة. وكان التقييم وثيق الصلة بالموضوع وجرى في الوقت المناسب، في الوقت الذي تخضع فيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لعملية إعادة هيكلة في إطار الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣ - وتستخدم آلية التمويل المجمع المشترك بين الوكالات للحصول على مساهمات من الشركاء الماليين المتعددين وتخصيص تلك الموارد للكيانات المنفذة المتعددة لدعم أولويات إنمائية وطنية أو إقليمية أو عالمية محددة. وتشكل الصناديق المجمع المشتركة بين الوكالات أحد المصادر الرئيسية للتمويل غير الأساسي بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة المشاركة.

٤ - وتمثلت أهداف التقييم فيما يلي: (أ) تقييم فعالية وكفاءة البرنامج الإنمائي في تقديم خدمات التمويل المجمع المشترك بين الوكالات إلى الجهات المانحة المساهمة ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة؛ (ب) تقديم النتائج والاستنتاجات والتوصيات لتحسين الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتموضعه كجهة مقدمة للخدمات المالية المجمع المشتركة بين الوكالات.

٥ - وتناول التقييم المسائل الرئيسية التالية المستمدة من نظرية التغيير التي وضعت خلال العملية: (أ) مدى فعالية وكفاءة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم خدمات التمويل المشترك لشركائه؟ (ب) ما هو الأداء التشغيلي لآليات التمويل المشترك التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟ (ج) ما هي القيمة المضافة والمنافع والمخاطر المرتبطة بآلية التمويل المشترك كخدمة على نطاق المنظومة؟ (د) هل تسهم آليات التمويل المشترك في دعم الأولويات القطرية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؟

٦ - واستند التقييم إلى الاستعراضات السابقة لآلية التمويل المشترك، الداخلية منها والخارجية، فضلا عن عمليات الفحص ذات الصلة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك العمليات التي أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة تكليفا بإجرائها. واستُخدم في جمع الأدلة مزيج من الأساليب لجمع البيانات النوعية والكمية على حد سواء. وشمل ذلك دراسات استقصائية معايرة أجرتها كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة وكيانات من خارج الأمم المتحدة؛ وعينة من الدراسات المكتبية ودراسات الحالات القطرية؛ وتحليل التدفقات المالية والاتجاهات في مجال التمويل المشترك؛ والمقابلات ومناقشات مجموعات التركيز مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وغطى التقييم ١٩ بلدا وشمل مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومنظمات الأمم المتحدة التي مقرها في نيويورك وجنيف

ولندن ونيروبي وباريس وروما وفيينا. وشارك في التقييم خمسة وثلاثون كيانا من كيانات الأمم المتحدة و ١٦ جهة مانحة وست منظمات غير تابعة للأمم المتحدة.

٧ - وسهر على ضمان جودة التقييم خبير من الفريق الاستشاري الدولي المعني بالتقييم، وهو هيئة مستقلة تضم خبراء في التنمية والتقييم. وقد أجرى التقييم وفقا لمبادئ ومعايير مكتب التقييم المستقل لكفالة تطبيق منهجية تقييم سليمة وقوية وتحليل نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته. واستعرض الخبراء قواعد ومعايير مكتب التقييم المستقل المتعلقة بجودة المنهجية، وتثليث البيانات الجمعية، والتحليلات، وكذلك استقلالية المعلومات ومصداقية المصادر. وخضع التقييم لاستعراض أقران داخلي في مكتب التقييم المستقل قبل الموافقة عليه نهائيا.

ثانيا - صناديق الأمم المتحدة المجمعمة المشتركة بين الوكالات ومكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

٨ - الغرض من صناديق الأمم المتحدة المشتركة، التي يديرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، هو دعم حيز برنامجي واسع وإطار نتائج واضح المعالم من خلال مساهمات جهات ممولة متعددة يحتفظ بها ويديرها مدير صندوق من صناديق الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يعزز استخدام تلك الأموال الاتساق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمدّ الجسور بين المساعدات في مجالات العمل الإنساني والسلام، والأمن والتنمية، وتحسين إدارة المخاطر، وتوسيع قاعدة المساهمين، وتحسين موقع منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٩ - وتعمل آليات التمويل المشترك في مجموعة واسعة من السياقات، وعلى مستويات جغرافية سياسية مختلفة: عالمية وإقليمية ووطنية ودون وطنية. ويمكن أن تديرها الأمم المتحدة أو ثدار وطنيا. وقد تعمل من خلال نوافذ التمويل الأحادية أو المتعددة، استنادا إلى نطاق الأهداف البرنامجية ومدى تعقيدها وعدد الشركاء المنفذين وتنوعهم.

١٠ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي في إدارة وتنظيم آليات الأمم المتحدة للتمويل المشترك، من خلال مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء. ويعمل المكتب بوصفه الوكيل الإداري على حشد التمويل من الجهات المانحة، ثم يسلمها إلى منظمات الأمم المتحدة المشاركة والكيانات من خارج الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى إقامة حاجز وقائي لتجنب أي تضارب في المصالح، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بتنفيذ المشاريع والبرامج بوصفه منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة.

١١ - والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة هما الفئتان الرئيسيتان من الأموال المشتركة التي يديرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء. والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين هي أدوات للتمويل العابر بإمكان الأمم المتحدة استخدامها بغرض تجميع الأموال لدعم هدف استراتيجي مبين بوضوح في مصفوفة النتائج^(١). ويتسم النطاق البرنامجي للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين باتساعه وطابعه التحوُّلي، ويشمل نتائج عديدة رفيعة المستوى، ويحدد أيضا التصميم المالي

(١) وفي آليات التمويل العابر، يتلقى مدير الصندوق (مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في هذه الحالة) التمويل من جهات مانحة متعددة ويوجهها إلى عدة منظمات مشاركة تابعة للأمم المتحدة. ومدير الصندوق في آلية التمويل العابر مسؤول عن إدارة عمليات استلام الأموال وتوزيعها وتقديم التقارير.

للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. ويمكن إنشاء الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على المستوى العالمي أو الإقليمي أو القطري، وهي غالبا ما تكون ذات طابع مواضيعي، وتستهدف تلبية احتياجات خاصة، تنمية أو إنسانية أو مرحلية أو بيئية.

١٢ - وتطبق جميع الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين ترتيبات إدارية متماثلة تقريبا وتقع مسؤولية إدارة الصناديق على عاتق منظمات الأمم المتحدة، التي يجوز لها أن تعمل مع شركائها الحكوميين وشركائها من المنظمات غير الحكومية وفقا للقواعد والأنظمة الخاصة بها. ويتولى توجيه الصناديق لجنة توجيهية ترأسها أو تشارك في رئاستها الأمم المتحدة وتدعمها أمانة (أو مكتب المنسق المقيم في حالة صندوق 'توحيد الأداء'). وتحدد اللجنة التوجيهية التوجه العام، وتتخذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتقوم بإجراء استعراضات مستقلة. ويدعم مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، بوصفه مدير الصندوق المعين، أو الوكيل الإداري، تصميم الصناديق وهو مسؤول عن تلقي الأموال وإدارتها والإفراج عنها إلى الكيانات المنفذة وفقا لقرارات اللجنة التوجيهية، وعن توحيد التقرير المالي.

١٣ - والبرامج المشتركة القائمة بذاتها هي أدوات تمويل عابر متاح لمنظمات الأمم المتحدة من أجل تجميع الأموال لدعم الهدف الاستراتيجي أو النتيجة الاستراتيجية، المبينة في وثيقة برنامج مشترك إلى جانب إطار واضح للنتائج والميزانية. وعادة ما يكون للبرنامج المشترك نطاق محدود ودقيق ويستند إلى شراكة تشمل عادة ما بين منطمتين وخمس منظمات من منظمات الأمم المتحدة. وعلى الصعيد القطري، يُؤام النطاق البرنامجي مع الأولويات الوطنية، على النحو المبين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/برنامج الأمم المتحدة الموحد أو أداة برجة أو إطار تنمية مماثل. ويمكن إنشاء برنامج مشترك على الصعيد الوطني (يشمل بلدا واحدا) أو الإقليمي أو العالمي (يشمل منطقتين أو بلدين أو أكثر). وتعالج البرامج المشتركة العالمية والإقليمية عادة المسائل المعيارية والسياساتية على الصعيد العالمي أو الإقليمي، في حين تركز البرامج المشتركة الوطنية على الأنشطة التنفيذية في مجال مواضيعي واحد في بلد واحد.

١٤ - وتدار البرامج المشتركة وفقا لترتيبات إدارية مماثلة للترتيبات الإدارية التي تدار بها صناديق الأمم المتحدة الاستثمارية متعددة المانحين. وتقع مسؤولية إدارة الصناديق على عاتق منظمات الأمم المتحدة، التي يجوز لها أن تعمل مع شركائها الحكوميين وشركائها من المنظمات غير الحكومية وفقا للقواعد والأنظمة الخاصة بها. وتتولى توجيه تشغيل الصندوق لجنة توجيهية ترأسها أو تشارك في رئاستها الأمم المتحدة، وتدعمها وكالة تدعو إلى عقد الاجتماعات. وتحدد اللجنة التوجيهية التوجه العام، وتتخذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وتقوم بإجراء استعراضات مستقلة. والوكالة الداعية إلى عقد الاجتماعات مسؤولة عن التنسيق التشغيلي والبرنامجي، بما في ذلك تنسيق التقارير السردية. ويتلقى مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، بوصفه مدير الصندوق المعين، أو الوكيل الإداري، المساهمات ويوجهها إلى منظمات الأمم المتحدة المشاركة استنادا إلى قرارات اللجنة التوجيهية.

ثالثا - الاتجاهات في التمويل المجمع المشترك بين الوكالات

١٥ - أدار مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤، أموالا تزيد قيمتها على ١٠ بلايين دولار في شكل تمويلات عن طريق ١٤٨ صندوقا، داعما أنشطة في أكثر من ١١٠ بلدان، وبمشاركة ٥٢ منظمة من منظمات الأمم المتحدة و ٩٨ جهة مانحة (٩٣ بلدان، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي، ومساهمات من الأمم المتحدة، وكيانات من القطاع الخاص،

ومنظمات غير حكومية، وتمويل جماعي). وهناك عدة أنواع من الصناديق المجمعّة حسب المواضيع، بما في ذلك ستّ صناديق إنسانية (في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، والسودان)، يبلغ حجم تمويلها ٦,٣ بلايين دولار؛ و ٢١ صندوقاً موحداً من صناديق الأمم المتحدة، يبلغ تمويله بليون دولار؛ و ١٣ صندوقاً من صناديق تغير المناخ، ممولة بمبلغ ٦,٠ بليون دولار؛ ٦٦ صندوقاً إمائياً، يبلغ حجم تمويلها ٦,١ بليون دولار؛ و ٣٢ صندوقاً من صناديق الدعم في المراحل الانتقالية، بتمويل قدره ٣,٣ بلايين دولار.

١٦ - وبينما ساهم قرابة ١٠٠ بلد في تمويل الصناديق، بلغت مساهمة خمسة منها (المملكة المتحدة، وإسبانيا، والنرويج، والسويد، وهولندا، من حيث الحجم) ٦٢ في المائة من التمويل المقدم في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٧؛ وساهم كل بلد من أربعة من تلك البلدان في ٤٠ صندوقاً أو أكثر (هولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة). وساهمت الجهات العشر الكبرى بنسبة ٨٥ في المائة من المجموع. ومن ناحية أخرى، قدم ٨٠ بلداً مساهمات قل مجموعها عن ٤ في المائة من الأموال. وساهم ٤٠ في المائة من البلدان في صندوق واحد أو أكثر من الصناديق الثلاثة التي يربعاها الأمين العام: صندوق بناء السلام، وصندوق مكافحة وباء إيبولا، وصندوق مكافحة الكوليرا في هايتي.

١٧ - وحول مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء الأموال إلى المنظمات المشاركة التابعة للأمم المتحدة^(٢) والمنظمات المشاركة من خارج الأمم المتحدة، والحكومات، من أجل تنفيذ المشاريع في إطار كل صندوق. وشملت المنظمات المشاركة ٢٠ كياناً من كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة و ١٨ صندوقاً وبرنامجاً، و ١٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وكذلك ١٢ كياناً آخر منها الاتحاد الأفريقي، ومنظمات غير حكومية وحكومات للمرة الأولى في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧. وتلقى مائة وعشرة بلدان خدمات من ٦٢ منظمة مشاركة. وشاركت صناديق وبرامج الأمم المتحدة في أنشطة في ١٠٩ بلدان، وشاركت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في ١٠٠ بلد، وشاركت الوكالات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في ٥٣ بلداً. وعملت جميع المنظمات غير الحكومية في إطار صندوق بناء السلام.

(٢) ولأغراض التحليلية لهذا التقييم، صُنفت وكيانات الأمم المتحدة، في الفئات التالية: صناديق وبرامج الأمم المتحدة: المنظمة الدولية للهجرة، ومركز التجارة الدولية، والمنظمات غير الحكومية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج متطوعي الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومكتب خدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمات غير الحكومية/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي؛ الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، واليونيسكو، واليونيدو، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية؛ الأمانة العامة للأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمكتب التنفيذي للأمين العام، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمنظمات غير الحكومية/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الشؤون القانونية، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

رابعاً - نتائج التقييم

ألف - حافظة التمويل المشترك

١٨ - أصبح التمويل المشترك آلية مستقرة على مدى العقد الماضي. وأدار مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤، أموالاً تزيد قيمتها على ١٠ بلايين دولار في شكل تمويلات عن طريق ١٤٨ صندوقاً، داعماً أنشطة في أكثر من ١١٠ بلدان، وبمشاركة ٥٢ منظمة من منظمات الأمم المتحدة و ٩٨ جهة مانحة. وهناك عدة أنواع من الصناديق المصنفة حسب المواضيع، بما في ذلك ستّ صناديق إنسانية (في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، والسودان)، يبلغ حجم تمويلها ٣,٦ بلايين دولار؛ و ٢١ صندوقاً موحداً من صناديق الأمم المتحدة، يبلغ تمويلها بليون دولار؛ ١٣ صندوقاً من صناديق تغير المناخ، مموله بمبلغ ٠,٦ بليون دولار؛ و ٦٦ صندوقاً إنمائياً، يبلغ حجم تمويلها ١,٦ بليون دولار؛ و ٣٢ صندوقاً من صناديق الدعم في المراحل الانتقالية، بتمويل قدره ٣,٣ بلايين دولار.

١٩ - وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ زاد مجموع قيمة المساهمات السنوية في التمويل المشترك الذي يديره المكتب مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وظل مستقراً إلى حد بعيد على أساس سنوي خلال الفترة الأخيرة. وفي حين أن عدد الجهات المانحة قد زاد على مر الزمن، فقد تباين متوسط المساهمة لكل جهة مانحة على مر السنين، وانخفض من ١٥,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٢,٥ مليون في عام ٢٠١٧.

٢٠ - وارتفع العدد الإجمالي للجهات المانحة في الصناديق التي يديرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في الزيادة من ٥٣ جهة مانحة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ إلى ٩٥ جهة مانحة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧. وساهمت ٦٣ جهة مانحة من بين الجهات المانحة البالغ عددها ٩٨ جهة في ثلاثة صناديق أو أقل، وساهمت ٣٨ جهة مانحة منها في صندوق واحد فقط، منها ٣٠ جهة مانحة ساهمت في صندوق الأمين العام للأمم المتحدة فقط. ومن أصل ٩٨ جهة مانحة، ساهمت ٨٨ جهة في صندوق الأمين العام، وساهمت ٢٤ جهة في صندوق آخر من الصناديق الموحدة. وساهم أكبر ١٠ مانحين بنسبة ٨٥ في المائة من إجمالي المساهمات. وساهمت الجهات المانحة الثمانون الأخيرة بأقل من ٤ في المائة من إجمالي المساهمات، بينما ساهم ٤٠ في المائة من البلدان المانحة في الصناديق التي يريها الأمين العام فقط، إذ بلغ حجم مساهمتها ٠,٣ في المائة من إجمالي المساهمات.

٢١ - والجهات المانحة العشر الأكبر هي المملكة المتحدة، وإسبانيا، والنرويج، والسويد وهولندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وأستراليا، وكندا، والدانمرك، مرتبة على هذا النحو. ومن الفترة الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٩) حتى الفترة الثانية (٢٠١٧-٢٠١٠)، أضيفت ٤٥ جهة مانحة جديدة. وكشفت مقارنة بين مساهمات المانحين في الفترتين أن ٣٥ جهة مانحة زادت في مساهماتها في الفترة الثانية، بينما خفضتها ١٢ جهة. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي واليابان وإسبانيا خفضت من مساهماتها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ بأكثر من ٧٥ في المائة بالمقارنة مع مساهماتها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، فإنها لا تزال من بين أكبر الجهات المانحة العشر عموماً. وتراوح عدد الجهات المانحة في كل صندوق خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ من جهة مانحة واحدة و ٤٥ جهة. وفي المتوسط، ساهمت أكبر ثلاث جهات مانحة في كل صندوق من هذه الصناديق بنحو ٦٠ في المائة من القيمة الإجمالية.

٢٢ - وتلقى ستة وأربعون صندوقاً استثمارياً متعددة المانحين وبرنامجاً مشتركاً مساهمات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وتلقى ١٤٦ صندوقاً وبرنامجاً مساهمات خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧. وفيما يلي الصناديق العشرة الأكبر، حسب القيمة الإجمالية للمساهمات: صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثمارية للعراق، وصندوق الأنشطة الإنسانية للسودان، وصندوق الأنشطة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وصندوق بناء السلام، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وصندوق الأنشطة الإنسانية لجنوب السودان، وصندوق الأنشطة الإنسانية للصومال، وصندوق برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، ونافذة تمويل "توحيد الأداء" الموسعة، وصندوق الأمم المتحدة الموحد لتنزانيا^(٣). وظلت هذه الصناديق من بين الصناديق المتلقي الأكبر للمساهمات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ (باستثناء صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثمارية للعراق، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اللذين أبرما في وقت مبكر من هذه الفترة)، وانضم إليها صندوق الأنشطة الإنسانية لأفغانستان، والصندوق الاستثماري المتعدد الشبائيك للصومال، وصندوق تعمير هايتي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وصندوق التصدي لوباء إيبولا، وصندوق الأنشطة الإنسانية لجنوب السودان، والصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تلقت كل منها أكثر من ١٥٠ مليون دولار.

٢٣ - وتلقى عشرون صندوقاً مساهمات من ١٠ جهات مانحة أو أكثر خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧. وكان صندوق بناء السلام الجهة المتلقية لمساهمات من أكبر عدد من الجهات المانحة (٥٧ مانحة)، شملت أيضاً مساهمات من منظمات القطاع الخاص والأمم المتحدة. وكانت الصناديق الثلاثة الأولى التي ساهم فيها أكبر عدد من المانحين (صندوق بناء السلام، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للتصدي لوباء إيبولا، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري متعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي)، صناديق تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وشملت بقية الصناديق خمسة صناديق استثمارية متعددة المانحين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وستة صناديق إنسانية للأمانة العامة للأمم المتحدة، وخمسة صناديق موحدة تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٤ - وعلى النقيض الآخر، لم يحصل ٦٧ صندوقاً على مساهمات سوى من جهة مانحة واحدة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ (مقابل ١٨ صندوقاً في الفترة ما بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٩)، وساهمت جهتان مانحتان فقط في ١٤ صندوق. وكان ستة وسبعون في المائة من الصناديق التي ساهمت فيها جهة مانحة واحدة مخصصة لبرامج مشتركة، وبلغ عدد الجهات المانحة المساهمة فيها ما مجموعه ١٩ جهة - منها السويد التي ساهمت وحدها في ١٠ صناديق. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قامت خمسة صناديق ساهمت فيها جهة مانحة واحدة بتحويل أموال إلى منظمة واحدة مشاركة من منظمات الأمم المتحدة، بينما قام ٤٠ في المائة (٢٧) من الصناديق المتلقية لمساهمات من جهة مانحة واحدة بتحويلات إلى منطمتين أو ثلاث منظمات فقط.

٢٥ - وزاد عدد مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة زيادة كبيرة من ٣٣ مؤسسة في الفترة الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٩) إلى ٥٢ مؤسسة في الفترة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٧). وفي الفترة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠١٧، تلقت ما مجموعه ٦٢ كياناً (٥٢ منظمة

(٣) خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.

مشاركة من منظمات الأمم المتحدة، وسبع منظمات من خارج الأمم المتحدة وثلاث حكومات) ٩,٨ بلايين دولار من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، منها مبلغ ٦,٧ بلايين دولار خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ تلقى البرنامج الإنمائي ٣٩ في المائة من مجموع التحويلات (البرنامج الإنمائي، ٢١,٧ في المائة؛ والمنظمات غير الحكومية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٧,٢ في المائة^(٤))؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متطوعو الأمم المتحدة، ٠,٢ في المائة). وتلقت منظمات الأمم المتحدة المشاركة الثلاثة الأولى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة - الفاو) معا ٥٧ في المائة من مجموع التحويلات. ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة الكبيرة الأخرى هي: برنامج الأغذية العالمي، والمنظمات غير الحكومية/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان^(٥). وتلقت منظمات الأمم المتحدة المشاركة الرئيسية ٨٣ في المائة من إجمالي التحويلات المالية من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الأطراف.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٦، ولأول مرة، أُدرجت منظمات مشاركة غير تابعة للأمم المتحدة كجزء من آلية التمويل المشترك دون الحاجة إلى المرور عبر منظمات الأمم المتحدة المشاركة بوصفها الوكيل الإداري. وكانت المنظمات السبع كالتالي: رابطة العمليات التعاونية والبحث والتطوير، وتعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان (منظمة كير الدولية)، ومنظمة Educare ليبريا، ومنظمة الإنسانية والإدماج (منظمة المعوقين الدولية سابقا)، ومنظمة السلام الدولية، وفيلق الرحمة، ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة. وجرت جميع التحويلات من صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٧. وبلغ مجموع التحويلات ٣,١ ملايين دولار (٤,٠ في المائة من مجموع التحويلات في عام ٢٠١٧). كذلك جرت تحويلات جديدة في هذه الفترة إلى ثلاث حكومات هي: حكومة مالي، وتلقت ٤١,٥ مليون دولار، وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وتلقت ٤,٥ ملايين دولار، وحكومة الصومال، وتلقت ٢,٨ مليون دولار (٥,٠ في المائة من مجموع التحويلات بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧).

٢٧ - واستفاد أكثر من ١١٠ بلدا من التمويل المشترك في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٧. وتلقى أربعة وسبعون بلدا تمويلا خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، و ١١٠ بلدا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧. وبلغت التحويلات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، والسودان ٤٥ في المائة من التمويل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧. وتلقت البلدان الخمسة الأولى ٥٠ في المائة من التمويل الإجمالي، في حين تلقى ٩٠ بلدا من البلدان الـ ١١٠ نحو ٢٠ في المائة من التحويلات.

٢٨ - وكان هناك تفاوت كبير في مساهمات الجهات المانحة بين مواضيع الصناديق خلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧، مع زيادة في التمويل لتغير المناخ (من ٣٩,٧ مليون دولار إلى ٩٩,٨ مليون دولار)؛ وللتنمية (من ٦٥,٢ مليون دولار إلى ٨٠,٦ مليون دولار، مسجلا حدا أقصى زاد عن ٢٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤) وصناديق تمويل المراحل الانتقالية (من ١٠٣,٤ مليون دولار إلى ٢٨٨,٨ مليون دولار)؛ وفي الوقت نفسه، ظلت المساهمات في الصناديق الإنسانية دون تغيير إلى حد كبير، إذ بلغت في

(٤) المنظمات غير الحكومية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٥) المنظمات غير الحكومية/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

المتوسط ٢٦٥ مليون دولار. وسجلت صناديق 'توحيد الأداء' انخفاضاً في التمويل، من ٦٦,٩ مليون دولار إلى ٢٨,٨ مليون دولار.

٢٩ - واجتذبت صناديق الأمانة العامة للأمم المتحدة (ولا سيما الصناديق الإنسانية) والصناديق الاستثنائية المتعددة المانحين لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المزيد من التمويلات، في حين اجتذبت الصناديق التي يريها الأمين العام المزيد من الجهات المانحة، لا سيما الجهات المقدمة لمساهمات صغيرة. وبالنظر إلى الفئات السبع من الأموال المجمعة، كانت أكبر المساهمات من نصيب صناديق الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما الصناديق الإنسانية (٣,٧ بلايين دولار، أو ٣٦ في المائة)، تليها مباشرة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والصناديق الاستثنائية متعددة المانحين (٣,٦ بلايين دولار، أو ٣٥ في المائة). ولئن ساهم ٨٩ في المائة من المانحين في الصناديق التي يريها الأمين العام، لم تزد تلك المساهمات عن ١٠ في المائة (بليون دولار) من المجموع العام. وساهمت ثمانية وأربعون جهة مانحة في فئة واحدة من الصناديق، ولا سيما الصناديق التي يريها الأمين العام للأمم المتحدة. وساهمت أربعة وعشرون جهة مانحة في فئتين من الصناديق. وساهمت الدانمرك، وهولندا، النرويج، والسويد في الفئات السبع جميعها.

باء - فعالية وكفاءة آلية التمويل المجمع المشترك بين الوكالات

التصميم والإنشاء والحكومة

٣٠ - أثبت مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء أنه مؤسسة قوية وذات مصداقية ومحيدة تقدم خدمات الأمم المتحدة في مجال التمويل المشترك مرسية بذلك معايير لخدمات الوكيل الإداري. وتحظى خدمات الوكيل الإداري التي يديرها مكتب الصناديق الاستثنائية بتقدير كبير من لدن المانحين والوكالات على حد سواء. ويحظى أيضاً مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء وموظفوه بالثناء على مهنتهم في التركيز على العملاء ودعمهم لتصميم صناديق جديدة. وتعترف الجهات المانحة والمنظمات بقيمة العمل الذي يضطلع به المكتب من أجل توحيد مختلف الاتفاقات المستخدمة في التمويل المشترك، فضلاً عن تقديمه تقارير مالية موحدة مقبولة لدى الجهات المانحة، مشيرة إلى أن المكتب يحدد مستوى خدمات الوكيل الإداري لجميع منظمات الأمم المتحدة.

٣١ - بيد أن المجال فسيح أمام تعزيز تصميم الأموال وإدارتها. وأفضل طريقة لإنجاز ذلك هي أن يضطلع المكتب بدور أقوى، ليس فقط لضمان جودة تصميم الصناديق، بل وكذلك لرصد تنفيذ اللجان التوجيهية ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة لمعايير الجودة التي حددتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وكذلك من خلال آلية استشارية وتشاورية متعددة أصحاب المصلحة.

٣٢ - وباستثناء حالتين ملحوظتين (صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وصندوق بناء السلام)، غالباً ما افتقرت الصناديق السابقة إلى نظرية تغيير وإطار نتائج واضح المعالم، مما أدى إلى إضعاف عملية الإبلاغ عن النتائج. وركزت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في توجيهاتها الصادرة في عام ٢٠١٥ على أهمية أن يكون لكل صندوق نظرية تغيير وإطار إنتاج واضح. وتعترف الجهات المانحة والمنظمات على حد سواء بأن استمرار الافتقار إلى إطار نتائج مناسب في بداية كل صندوق يضعف من جاذبيته للمانحين ويحد من قدرة المنظمات على الإدارة والإبلاغ عن النتائج. وفي حين أنه يمكن دعوة الوكيل الإداري إلى دعم وضع الإطار المنطقي، لا يوجد طرف مسؤول عن كفالة أن تكون نظرية التغيير أو أطر

النتائج مستوفاة للمعايير المطلوبة. وما لم يتم ذلك عند إنشاء الصندوق، فإن جودة الصندوق والإبلاغ عن النتائج سيضعفان.

٣٣ - وتُقر المبادئ التوجيهية لمجموع الأمم المتحدة الإنمائية أن بإمكان أي منظمة من منظمات الأمم المتحدة أن تقوم بدور الوكيل الإداري للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق البرامج المشتركة. وفي معظم الحالات التي تقوم فيها المنظمات، وليس المكتب، بدور الوكيل الإداري، فإنها تفعل ذلك بالنسبة للبرامج المشتركة التي تكون فيها هي الرائدة. ولا تملك معظم المنظمات القدرة التي يملكها المكتب، فهي عادة ما تقدم خدمات الوكيل الإداري من خلال وحدات غير مكرسة تابعة لإدارة المالية - مما يؤدي إلى عدم انتظام الإبلاغ، وانخفاض مستوى الدعم، وضعف الشفافية. ودأبت المنظمات والجهات المانحة على التأكيد أن مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء هو الذي يحدد خدمات الوكيل الإداري وأنه قادر على دعم إنشاء الصناديق أكثر من أي جهة أخرى. وهذه القدرات مهمة بوجه خاص بالنسبة للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين نظراً لأن البرامج المشتركة غالباً ما تعتمد على دعم التصميم من الكيان الرائد.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٤، حددت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عتبات للمساهمات السنوية المقدمة إلى البرامج المشتركة الجديدة (مليون دولار لكل منظمة مشاركة من منظمات الأمم المتحدة) والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين (٢ مليون دولار للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين البسيطة و ٥ ملايين دولار للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين العادية)، وذلك بهدف توجيه المنظمات نحو قيم دنيا أكثر فعالية من حيث التكلفة وضمان استخدام أداة الأمم المتحدة المناسبة فيما يتعلق ببيان المخاطر لكل أداة، بما في ذلك المخاطر البرنامجية والمالية المرتبطة بالبرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين الصغيرة بالنسبة لمختلف الجهات صاحبة المصلحة. وربما أسفر تحديد عتبة دنيا لقبول الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة الجديدة عن بعض الوفورات في التكاليف للمكتب وانخفاض عدد البرامج المشتركة الجديدة المقبولة. بيد أن المنظمات تقول إن العتبات لم تتح لها بديلاً جيداً لإدارة الأموال الصغيرة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الدعم واللجوء إلى الاتفاقات الموحدة غير المصممة لدعم البرمجة المشتركة.

٣٥ - ولم تحدد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في توجيهاتها الصادرة في عام ٢٠١٥ ممارسات فضلى واضحة لإشراك جهات مانحة في عضوية اللجنة التوجيهية لجميع الصناديق العالمية و'الصناديق الموحدة'، بل تركت الأمر لكل صندوق ليقرر بمفرده. وفي حين أن معظم الصناديق العالمية أو القطرية تشرك جهات مانحة في عضوية اللجنة التوجيهية، غير أنه يتعين أحياناً طلب ذلك، وهو ما يولد إحباطاً لدى الجهات المانحة. ومن الضروري أن تعيد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية النظر في التوجيهات وتنص فيها على ذلك صراحة.

الأداء التشغيلي

٣٦ - تتم التحويلات المالية من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وإليه بشكل سريع جداً بوجه عام. وتجاوز المكتب مؤشر أدائه الرئيسي المستهدف لعام ٢٠١٧ المقدر بنسبة ٩٥ في المائة من التحويلات إلى مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة في غضون خمسة أيام من استلام الطلب. بيد أنه تحدث في بعض الأحيان تأخيرات داخلية داخل المنظمات المشاركة عندما تكون التحويلات غير محددة بوضوح.

وكانت درجة الرضا عموماً على تلبية المكتب للاحتياجات التشغيلية للشركاء الأعلى فيما يتعلق بـ "سرعة تحويل الأموال"، "والمساءلة"، "والشفافية"، "والتقارير المالية"، "والتقارير السردية". وكانت درجة الرضا الأدنى فيما يتعلق "بالإبلاغ عن النتائج"، "ودعم أهداف التنمية المستدامة"، "والشراكة المبتكرة"، "ودعم تصميم الصناديق".

٣٧ - وخفف التمويل المشترك عبء تكاليف المعاملات على الجهات المانحة. غير أن هذه التكاليف زادت زيادة كبيرة بالنسبة للموظفين القطريين العاملين في مؤسسات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين. ويتوافق ذلك مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب التقييم المستقل وبعض الدراسات والتقييمات السابقة التي أبلغت عن اتجاهات مماثلة. وزادت تكاليف المعاملات بالنسبة للمنظمات بسبب إجراء المزيد من المفاوضات، وعمليات التخطيط والتنسيق والاجتماعات، وباتت تشكل عبئاً أكبر، عندما تكون المخصصات صغيرة. ولا يعتبر ارتفاع تكاليف المعاملات التي تتكبدها المنظمات عاملاً لتحسين المشاريع؛ ولعلها تحقق منفعة (إن وجدت) من تحسُّن التخطيط والبرمجة على صعيد الأفرقة القطرية أو التخطيط والبرمجة المشتركة بين المنظمات، فضلاً عن التعاون مع الحكومات.

٣٨ - ولفت مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء والجهات المانحة على السواء الانتباه إلى تفشي مشكلة تأخر منظمات الأمم المتحدة المشاركة في إغلاق المشاريع، الذي غالباً ما يمتد عدة سنوات. وقد أحرز بعض التقدم منذ عام ٢٠١٦، لكن المشكلة لا تزال كبيرة. ونتيجة لذلك، فبإمكان المنظمة المتلقية أن تحجز الموارد إلى أن تُغلق المشاريع، وتصبح غير متاحة ليستفيد منها آخرون، وربما تبقى رصيد كبير يُسترد عند الإغلاق. وفي حين أن المشكلة الأشد حدة يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في القيام بدورهما كوكيلين إداريين، ويمثل ذلك مشكلة كبيرة أيضاً في إدارة مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن الاعتمادات المخصصة لموئل الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الإبلاغ والمساءلة

٣٩ - يعترف أصحاب المصلحة بأن بوابة مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء أداة شفافة لإبلاغ المعلومات بشأن مساهمات المانحين. وتم تحديد العديد من التحسينات أثناء التقييم لجعل الموقع أكثر فائدة، لا سيما الزيادة في وتيرة تحديث النفقات وتنظيم الوثائق بطريقة أكثر وضوحاً. ورأى المقيمون أن نوعية جميع أنواع الإبلاغ الثلاثة مرضية، مع تصنيف التقارير المالية بوصفها الأعلى جودة تليها التقارير السردية ثم الإبلاغ عن النتائج الذي ينطوي على بعض المشاكل. وعلّقت بعض الجهات المانحة بأن المعلومات المالية المقدمة عن طريق بوابة المكتب أكثر وضوحاً وأكثر اكتمالاً من المعلومات التي تلقتها من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو البنك الدولي، اللذين اقترحت عليهما استخدام بوابة المكتب كنموذج لتحسين تقاريرهما. وفي حين تقتدي الصناديق والبرامج المشتركة التي يديرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في تقاريرها السنوية والسردية بتوجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تقديم التقارير والوفاء بمتطلبات مزار الجهات المانحة، تعتبر وتيرة التقارير المالية غير كافية لرصد أصحاب المصلحة أو إدارة الصناديق.

٤٠ - وعلى الرغم من تفاوت التقارير السردية من حيث الجودة، فإنها مقبولة عموماً لدى المنظمات والحكومات، ولكن يعتبر أكثر من نصف المقيمين في المقر والجهات المانحة القطرية أن الإبلاغ عن النتائج

غير مرضي. وتمثل الشواغل الرئيسية في أن التقارير (أ) لا تعرض التغييرات على مستوى النتائج؛ (ب) ولا تبين مدى مساهمة موارد الصندوق في تحقيق النتائج أسفل سلسلة التنفيذ. وعزا المقيمون هذا الضعف إلى عدم إيلاء اهتمام كاف لنظرية التغيير وأطر النتائج أثناء إنشاء الصناديق. وحل هذه المشكلة لا يكفل بالضرورة الإبلاغ عن نتائج جيدة، ولكنه سيكون شرطاً مسبقاً لتحقيقها.

٤١ - ولتجنب أي تضارب حقيقي أو متصور في المصالح بين الوكيل الإداري للصناديق ودوره المزوج بوصفه منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة في الصناديق الاستثنائية المتعددة المانحين/والبرامج المشتركة/وصناديق الأمم المتحدة الموحدة، لا بد من وضع حاجز للفصل بين المهام. ويعمل الحاجز الفاصل بين مهام كل من مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء بوصفه الوكيل الإداري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة جيدة. غير أن هناك أقلية كبيرة من منظمات الأمم المتحدة المشاركة ترى أن ربط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمنسق المقيم على الصعيد القطري يضعه في موضع غير متميز في الحصول على التمويلات المتعددة المانحين، مع ما يترتب على ذلك من درجات أعلى من الاستياء في أوساط الوكالات المتخصصة والكيانات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وخلص التقييم إلى عدم وجود أي دليل على تجاوز الحاجز الفاصل بين المهام.

الوكيل الإداري ومشاركة المنظمات غير الحكومية

٤٢ - تعاقبت منظمات الأمم المتحدة الإنمائية منذ سنوات مع المنظمات غير الحكومية بوصفها شركاء منفذين ضمن برامج منظومة الأمم المتحدة؛ بيد أن مشاريع المنظمات غير الحكومية لم تكن ممولة من خارج نطاق برنامج منظمة ما. وأنشئ دور الوكيل الإداري في عام ٢٠٠٦ لتمكين المنظمات غير الحكومية من الحصول على تمويل لمشاريعها في إطار الصناديق الإنسانية الأولى التي أنشئت في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان في ذلك العام. وتنص المبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للوكيل الإداري على أن "كل منظمة مشاركة تتحمل المسؤولية المالية والبرنامجية كاملة عن الأموال التي يصرفها لها الوكيل الإداري وعن تنفيذ المشروع". وبينما تطبق هذه المبادئ التوجيهية بشكل جيد معظم منظمات الأمم المتحدة المشاركة التي تمول تنفيذ المنظمات غير الحكومية للمشاريع التي تشكل جزءاً من برنامجها الأوسع نطاقاً، لا تنطبق هذه المبادئ في الحالات الإنسانية التي تختار فيها اللجنة التوجيهية منظمة غير حكومية ومشروعها، ثم تخصص الأموال لإحدى منظمات الأمم المتحدة المشاركة بوصفها الوكيل الإداري للتعاقد مع تلك المنظمة غير الحكومية. ونتيجة لذلك، لا يستطيع الوكيل الإداري أن يمارس "المساءلة البرنامجية".

٤٣ - وما فتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم خدمات الوكيل الإداري منذ عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، فقد تباطأ في تكييف إجراءاته المتعلقة بتوفير خدمات الوكيل الإداري (وصول المنظمات غير الحكومية لمشاريع المنظمات غير الحكومية) في إطار الصناديق القطرية المشتركة، التي تخضع للسلطة العامة لمنسق الشؤون الإنسانية بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد نشأت عن ذلك توترات بين البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بخدمات الوكيل الإداري. ويؤدي تباطؤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنفيذ الكامل إلى إضعاف حجة تمتعه بميزة نسبية في توفير هذه الخدمات.

٤٤ - وفي حين يقدم كل من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خدمات الوكيل الإداري في إطار الصناديق المشتركة لتمويل الأنشطة الإنسانية، فإن لكل منهما اتفاق مساهمة يختلف عن الآخر. وتنشأ عن الاختلافات بين الصكوك القانونية والعقود تعقيدات وارتفاع في تكاليف المعاملات بالنسبة للجهات المانحة المساهمة في الصناديق الإنسانية، التي تود أن تكون الصكوك القانونية موحدة.

٤٥ - وما برح وصول المنظمات غير الحكومية إلى صناديق الأمم المتحدة المشتركة بصورة مباشرة يطرح مشكلة منذ الأيام الأولى من إصلاح العمل الإنساني (صندوقاً تمويل الأنشطة الإنسانية في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان) وقبل ذلك مع صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثمارية للعراق، وقد ازداد صعوبة عند توطين الصفقة الكبرى المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦. وقام المكتب في إطار العمل مع صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠١٦ بإدارة برنامج تحريبي لتحويل الأموال بصورة مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية بوصفها منظمات مشاركة غير تابعة للأمم المتحدة. ويتيح ذلك خياراً ثالثاً للمنظمات غير الحكومية في الوصول إلى موارد التمويل المشترك لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالإضافة إلى وصول أي شريك منفذ لمنظمة تابعة للأمم المتحدة أو لأي طرف متعاقد مع وكيل إداري لغرض تنفيذ مشروع المنظمة غير الحكومية المعنية. وقد برهنت تجربة المنظمات المشاركة غير التابعة للأمم المتحدة على نتائج واعدة لصالح صندوق بناء السلام. بيد أن التأخير في توحيد مذكرة التفاهم قد أعاق تنفيذها الكامل لاستخدامها على نطاق أوسع.

جيم - دور الصناديق المشتركة في دعم أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري

٤٦ - ساهمت صناديق الأمم المتحدة المشتركة المدعومة من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء بصورة إيجابية في تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة واتساق عمل الأمم المتحدة، على الرغم من تزايد التنافس على الموارد بين المنظمات المشاركة. وفي حين أن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة تقوم بدور أساسي في تعزيز التخطيط المتكامل على الصعيد القطري في دعم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودعم الملكية الوطنية، تفتقر هذه الصناديق والبرامج - وفقاً لردود المقيمين - وهو يتوقف إلى حد كبير على التزام المنسقين المقيمين بمبادئ الأمم المتحدة؛ وعلى العلاقة بين المنسق المقيم ورؤساء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة/الممثلين المقيمين؛ والضغط الذي تمارسه الحكومة المتلقية فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن أن تعمل بها الأمم المتحدة في بلدها (توحيد الأداء).

٤٧ - وترى الجهات المانحة أن صناديق الأمم المتحدة المشتركة عامل منسق للمعونة يتماشى مع مبادئ اتفاق باريس وممارسات المانحين الجيدة. فهي تجمع بين مواطني القوة لدى مختلف مؤسسات الأمم المتحدة، وتعزز الاتساق والتعاون على مستوى الأمم المتحدة، وتكفل استخدام الأموال على الوجه الصحيح، وتتيح الفرصة للعمل على نطاق واسع، وتحد من التكاليف العامة، وتساعد على تعبئة الموارد لمواجهة الأولويات الوطنية. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل بشأن عدم وضوح تركيز الصناديق على النتائج، وفقدان الرؤيا والشفافية لدى المانحين في استخدام الأموال أسفل سلسلة التنفيذ، والقيمة مقابل المال.

٤٨ - وفيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قالت غالبية المقيمين إن الصناديق المشتركة التي يدعمها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء تشجع على الأخذ بالاعتبارات الجنسانية.

وتتضمن المبادئ التوجيهية للمكتب بشأن تصميم أداء الصناديق المشتركة الإشارة إلى أهمية إدماج الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة، ولكنه لا توجد معايير واضحة لترتيب الصناديق أو البرامج التي تشجع المساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة، حسب الأهمية أو الأولوية. ولاحظ التقييم أن مسألة إدماج الاعتبارات الجنسانية ليس سمة أساسية من سمات الآلية، بل هي سياسات وممارسات فرادى المنظمات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٤٩ - والانطباع العام لدى المقيمين هو أن التمويل المشترك يمكن أن يكون متفقاً مع اتساق عمل الأمم المتحدة وتنسيقه، إلا أنه يتطلب درجة من الالتزام السياسي من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية، بالإضافة إلى وضوح مجال تركيز الصندوق والفهم المشترك للكيفية التي يمكن أن يحقق بها البرنامج النتائج المرجوة. فقد ساهم التمويل المشترك في تعزيز أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري، وأسهم في تعزيز الملكية الوطنية. وينطبق هذا بصفة خاصة في حالة تمويل التنمية والمراحل الانتقالية وصناديق المناخ.

خامسا - الاستنتاجات

الاستنتاج ١

٥٠ - أصبح التمويل المشترك آلية مستقرة على مدى العقد الماضي. وقد ازداد عدد الصناديق (التي يديرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء)، والجهات المانحة، والمنظمات المشاركة، زيادة كبيرة. بيد أن التمويل السنوي كان ثابتاً نسبياً خلال السنوات الأخيرة، مع انخفاض متوسط مساهمات كل جهة المانحة. وفي حين أن صناديق تمويل التنمية والمراحل الانتقالية وتغير المناخ قد اجتذبت المزيد من التمويل من الجهات المانحة، فقد تراجعت صناديق 'توحيد الأداء'، على الرغم من أن المساهمات في الصناديق الإنسانية ظلت ثابتة تقريباً. ومجموعة المانحين غير متوازنة. فالمانحون يقدمون أكثر من ٨٥ في المائة من التمويل لجميع فئات الصناديق، بينما يقدم ٨٠ في المائة من المانحين أقل من ٥ في المائة من الأموال، بما في ذلك أن ٤٠ في المائة من المانحين لم يساهموا إلا في الصناديق التي يرهاها الأمين العام، إذ بلغت مساهماتهم ٠,٣ في المائة من مجموع المساهمات.

٥١ - والزيادة في حجم التمويل المقدم من الجهات المانحة من خلال الصناديق المشتركة، ودعم فعالية برامج الأمم المتحدة بالصناديق المشتركة، أمران بالغي الأهمية في مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح، وتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وفي حين يمكن الزيادة في عدد الجهات المانحة المساهمة من خلال تعزيز خدمات التمويل المشترك للصناديق التي يرهاها الأمين العام فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن الزيادة في حجم المساهمات الإجمالية يعتمد بشكل رئيسي على الجمع بين (أ) الحوار ذي الصلة باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات مع عدد محدود من البلدان المانحة الرئيسية من أجل الزيادة في حصة التمويل المشترك في إطار مساهماتها؛ (ب) والحوار ذي الصلة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإصلاح تصميم وإدارة الصناديق المشتركة من أجل زيادة تركيز منظمات الأمم المتحدة المشاركة في الصناديق المشتركة على النتائج؛ (ج) واستكشاف مصادر مبتكرة للمساهمات، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص؛ (د) ومواصلة تعزيز الجودة والقيمة المضافة لخدمات الوكيل الإداري التي يقدمها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء.

الاستنتاج ٢

٥٢ - ومكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء هو المقدم الرئيسي للخدمات المالية المجمعمة المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة وهو الذي يتولى إدارة صناديق الأمم المتحدة المشتركة. وهو يحظى بتقدير كبير من لدن الجهات المانحة والمنظمات المشاركة لما لديه من قدرات في مجالي تصميم الصناديق والإدارة، ولما يتمتع به من مصداقية عالية في جمع 'أفضل الممارسات' والتعريف بها، ووضع المعايير للمنظمات الأخرى التي تقدم خدمات الوكيل الإداري. وتعترف معظم الجهات المانحة والمنظمات المشاركة بأنه الخيار المفضل للقيام بعمل الوكيل الإداري. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل كبيرة فيما يتعلق بنوعية تصميم الصناديق وضعف التركيز على النتائج. وفي حين أن الأطراف في كل صندوق مسؤولة عن التركيز على النتائج، ليس هناك حالياً طرف مسؤول عن كفاءة إدراج مسألة التركيز على النتائج ومعايير الجودة في سياسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو واف في تصميم الصناديق.

الاستنتاج ٣

٥٣ - وتلبي التقارير المالية السنوية والمعلومات التي ينشرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء على بوابته بشأن الجهات المانحة، تلبية متطلبات إبلاغ الجهات المانحة المتعلقة بتقديم المساهمات إلى الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن عدم الإبلاغ عن النفقات بتواتر أكبر على بوابة المكتب يعتبر موطن ضعف من حيث مدى جدواه فيما يتعلق بالمعلومات عن أصحاب المصلحة وإدارة التقدم من الصندوق أو على الصعيد القطري. وفي حين تعتبر عموماً المنظمات المشاركة أن نوعية التقارير السردية مرضية، لا يزال القلق يساور الجهات المانحة إزاء الإبلاغ عن التغييرات على مستوى النتائج أسفل سلسلة تحقيق النتائج.

الاستنتاج ٤

٥٤ - لا يحظى تقديم خدمات الوكيل الإداري (للتعاقد مع المنظمات غير الحكومية التي تختارها اللجنة التوجيهية التابعة للصندوق الاستثماري المتعدد المانحين) في إطار صناديق تمويل الأنشطة الإنسانية والمراحل الانتقالية بدعم سياسة مناسبة من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. واشترطت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بأن تتولى منظمات الأمم المتحدة المشاركة المقدمة لخدمات الوكيل الإداري "كامل المسؤولية البرنامجية والمالية" عن مشاريع المنظمات غير الحكومية، يجعل منظمات الأمم المتحدة المشاركة أو الوكيل الإداري مسؤولاً دون أي رقابة أو سلطة. وهذا الشرط يضع المكاتب التابعة للبرنامج الإنمائي المقدمة لخدمات الوكيل الإداري في موقف حرج.

٥٥ - وما فتى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم خدمات الوكيل الإداري منذ عام ٢٠٠٦. غير أنه تباطأ في تكييف إجراءاته مع تقديم خدمات الوكيل الإداري للصناديق الإنسانية، ولم ينشئ الآليات اللازمة لتيسير تقديم خدمات الوكيل الإداري لهذه الصناديق على نحو سلس. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لكفالة تنفيذ التغييرات المدخلة حديثاً على السياسات في الوقت المناسب، وهي تغييرات تبشر بتحسين خدمات الوكيل الإداري في إطار الصناديق الإنسانية.

الاستنتاج ٥

٥٦ - وتمثل تجربة السماح للمنظمات غير الحكومية بالحصول على التمويل مباشرة من الوكيل الإداري بوصفه منظمة مشاركة غير تابعة للأمم المتحدة في إطار صندوق بناء السلام اختباراً جديراً بالترحيب، ويمكن تطبيقها على نطاق أوسع، وقد تكتسي أهمية خاصة في نظر صناديق تمويل الأنشطة الإنسانية والمراحل الانتقالية. وعندما يتم تقييم التجربة وإدخال التعديلات على توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ينبغي إتاحتها على نطاق أوسع للصناديق ذات نمط المخاطر المناسب لهذه الأداة.

الاستنتاج ٦

٥٧ - الفصل بين مهام مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء بوصفه الوكيل الإداري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة جار على الوجه المطلوب. ومع ذلك، ترى أقلية كبيرة من منظمات الأمم المتحدة المشاركة أن الفصل بين المهام على الصعيد القطري أقل فعالية مما ينبغي، مع تزايد عدم رضا الوكالات المتخصصة عن ذلك. ويساور الوكالات غير المقيمة القلق لأنها لا يمكنها أن تتعلم من الفرص الجديدة إلى أن يُتَّ بالفعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الرئيسية الأخرى في البلد في الأمر، مما ينشأ عنه تصور أن البرنامج الإنمائي يستفيد بصورة غير عادلة من علاقته الوثيقة بالمنسق المقيم. ولاحظ العديد من الجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة أن المخصصات تقدمها عموماً لجنة توجيهية ويشترك فيها جميع الشركاء، وذلك حتى يتسنى الوقوف على المخصصات المتحيزة والاعتراض عليها - وهو ما لم يُقم التقييم عليه أي دليل. وفي حين أنه يمكن استبعاد تصورات الأقلية بشأن التحيز إلا أنها تشير إلى أنه من الضروري تحسين تعميم المعلومات على جميع المنظمات المهتمة المحتملة فيما يتعلق بفرص إنشاء صناديق جديدة.

الاستنتاج ٧

٥٨ - والاهتمام غير الكافي بإغلاق الصناديق يقوض مطالبات الأمم المتحدة بالكفاءة والمساءلة في استخدام الصناديق المشتركة التي يُعهد بها إليه. وفي حين أسفرت الجهود التي بذلها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء على مرّ السنوات الأخيرة عن تحسينات في أداء المنظمة فيما يتعلق بمعدلات الإغلاق المالي للمشاريع المتبقية المقفلة تشغيلياً (انخفاض رصيد المشاريع غير المغلقة من ٣٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ١٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٧)، فإن امتثال المنظمات المشاركة الصارم بشأن إغلاق المشاريع في الوقت المناسب سيؤدي إلى تحرير موارد كبيرة يمكن أن تستخدمها المنظمات الأخرى المنفذة لمشاريع جارية في إطار الصندوق.

الاستنتاج ٨

٥٩ - يعترف جميع أصحاب المصلحة بأن البرنامج الإنمائي هو الموقع الأفضل لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، على الرغم من أن موقعه يمكن أن يُعطي في بعض الأحيان تصوراً خاطئاً عن طبيعة الخدمات التي يقدمها على مستوى المنظومة. ولكي يُنظر إلى المكتب حقاً بوصفه خدمة من الخدمات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة وليس خدمة من خدمات البرنامج الإنمائي، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على آلية لجنة توجيهية ذات أصحاب مصلحة متعددين تشمل منظمات الأمم المتحدة الشريكة والشركاء المساهمين.

الاستنتاج ٩

٦٠ - تقوم صناديق الأمم المتحدة المشتركة بدور رئيسي في مواءمة المعونة وفقا لمبادئ اتفاق باريس وممارسات الجهات المانحة، الجيدة. فهي تجمع بين نقاط القوة المتعددة من مختلف منظمات الأمم المتحدة؛ وتعزز الاتساق والتعاون على مستوى الأمم المتحدة؛ وتضمن استخدام الأموال على نحو سليم؛ وتتيح إمكانية العمل على نطاق واسع؛ وتحدّ من التكاليف العامة؛ وتساعد على تعبئة الموارد، ولا سيما من الجهات المانحة الصغيرة وغير التقليدية. ومع ذلك، لا يزال هناك شواغل لدى بعض الجهات المانحة بشأن عدم وضوح تركيز بعض الصناديق على النتائج، وفقدان الرؤيا والشفافية لدى المانحين في استخدام الأموال أسفل سلسلة التنفيذ، والقيمة مقابل المال.

الاستنتاج ١٠

٦١ - ساهمت صناديق الأمم المتحدة المشتركة المدعومة من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء بصورة إيجابية في تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة واتساق عمل الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من تزايد التنافس على الموارد بين المنظمات المشاركة. وفي حين ما فتئت الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة تقوم بدور أساسي في تعزيز التخطيط المتكامل على الصعيد القطري دعما لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن نجاح هذه الجهود، حسب الجييين، متفاوت ويتوقف إلى حد كبير على التزام المنسق المقيم بمبادئ الأمم المتحدة، وعلى العلاقة بين المنسق المقيم ورؤساء الأفرقة القطرية أو الممثلين المقيمين، والضغط الذي تمارسه الحكومات المتلقية فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن أن تعمل بها للأمم المتحدة في بلدانها (توحيد الأداء).

٦٢ - وفي حين أن معظم الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة المدعومة من مكتب الصناديق الاستثمارية تدمج الشواغل الجنسانية في أنشطتها، فإن هذه السمة ليست جزءا لا يتجزأ من الآلية ولكنها من سمات السياسات والممارسات التي تنفذها هذه المنظمة أو تلك في سياق تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وينبغي بذل جهد أكثر منهجية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الصناديق والبرامج التي يدعمها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء.

سادسا - التوصيات

التوصية ١

٦٣ - أن يشرع البرنامج الإنمائي في إجراء حوار مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل زيادة الشفافية في استخدام الأموال أسفل سلسلة تحقيق النتائج، وأن يُثبت بشكل واضح أن للأمم المتحدة ميزة نسبية وتحقق قيمة مقابل المال، يتعززان بفضل الوجود القطري الطويل الأجل بوصفها شريكا موثوقا به مع الحكومة والمجتمع الدولي. وللمساهمة في هذا الجهد، يتعين على مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء أن يحسن الإطار والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ المالي والسرد لصالح منظمات الأمم المتحدة المشاركة. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز ثقة الجهات المانحة، والمساعدة على تعبئة الموارد، والمساهمة في رؤية الأمين العام وبرنامج الإصلاح، بما في ذلك عن طريق مضاعفة التمويل المشترك خلال السنوات الأربع المقبلة.

التوصية ٢

٦٤ - أن يدعو البرنامج الإنمائي إلى أن يقوم الوكيل الإداري بدور أقوى كثيرا في رصد وفاء اللجان التوجيهية ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة المعنية بمعايير الجودة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأن يُكلف الوكيل الإداري ليس فقط بدعم تصميم الصناديق والبرامج، بل وكذلك برصد ودعم الجودة التنظيمية في مجال التنفيذ. وأن يشترط مكتب الصناديق الاستثنائية أن تشمل جميع اختصاصات الصناديق نظرية تغيير وإطار نتائج واضحين كجزء من تصميم الصناديق من أجل تنظيم الإبلاغ. وأن يعمل المكتب مع منظمات الأمم المتحدة المشاركة لكل صندوق من الصناديق ويقدم الدعم وضمان الجودة فيما يتعلق بالامتثال للاختصاصات، الذي ينبغي تأكيده في قبول الوكيل الإداري الخطي للصندوق.

التوصية ٣

٦٥ - أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بدء حوار مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنقيح سياساتها ووثائقها لتعكس على الوجه المطلوب دور الوكيل الإداري من خلال الإشارة إلى أن مسؤوليته تقتصر على مسائل الإدارة المالية وإدارة المشاريع في حين تقع المسؤولية البرنامجية على عاتق سلطة المشاريع المسؤولة (اللجنة التوجيهية أو منسق الشؤون الإنسانية) والمنظمة غير الحكومية المعنية.

التوصية ٤

٦٦ - أن يسرع البرنامج الإنمائي في تنفيذ مبادئه التوجيهية المحدثة واتفق الطرف المسؤول المتعلق بمهمة الوكيل الإداري في إطار الصناديق الإنسانية ويستكمل الإجراءات المتعلقة بالبرامج والعمليات لتعكس النظام الخاص اللازم لتوفير هذه الخدمات.

التوصية ٥

٦٧ - أن يقيم مكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء تجربة المنظمات المشاركة من خارج الأمم المتحدة المتعلقة بوصول المنظمات غير الحكومية المباشر إلى صناديق الأمم المتحدة المشتركة، وأن يقترح إدخال التعديلات اللازمة على توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (بما في ذلك إعداد ترتيبات إدارية موحدة منقحة ومذكورة تفاهم بشأن هذه الطريقة)، بحيث يمكن تنفيذها كخيار تتبعه الصناديق الأخرى (ولا سيما صناديق تمويل الأنشطة الإنسانية والمراحل الانتقالية) حسب الاقتضاء.

التوصية ٦

٦٨ - أن يوفر المكتب المعلومات عن الصناديق الجديدة المتاحة لجميع الأطراف المعنية. وأن يعمل المكتب على ضمان أن يكون بإمكان أي منظمة مشاركة محتملة أن تكون على علم بالفرص الجديدة، وذلك من خلال توفير المعلومات عن البوابة. وأن يشجع المكتب، علاوة على ذلك، المنسقين المقيمين على إتاحة مثل هذه المعلومات وتقديم إحاطة موجزة للأفرقة القطرية عن الصناديق الجديدة قيد المناقشة أو المتفق عليها، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن كل طرف سيحصل على "حصّة".

التوصية ٧

٦٩ - أن يضاعف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة، من جهوده من أجل إغلاق العدد المتراكم من مخصصات المشاريع القديمة المنجزة أساسا ولكنها لم تغلق ماليا، ولا سيما في البلدان الأربعة التي يقوم فيها بدور الوكيل الإداري للصناديق المشتركة القطرية.

التوصية ٨

٧٠ - أن يشرع مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في عملية إنشاء لجنة توجيهية لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة الشريكة، وممثلو الجهات المانحة، تجتمع مرة على الأقل في كل سنة لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة الاتجاهات في مجال التمويل العالمي والاستراتيجيات بشأن سبل المضي قدما. وستعزز هذه الآلية مشاركة الشركاء وثقة الجهات المانحة والمنظمات الشريكة في الآلية واستخدامها.

التوصية ٩

٧١ - أن يضع المكتب مبادئ توجيهية وإجراءات لضمان استعراض الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لغرض إدراج 'الجودة في مرحلة البدء' وإدماجها في عمليات تصميم الصناديق والتقييم وتخصيص الاعتمادات.